

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التفكيك الاجتماعي والاقتصادي لقبيلة مازونة بالجزائر من خلال مرسوم التحديد
والتوزيع لقرار السيناتيس كونسيلت 19 نوفمبر 1869.

**The socio-economic dismantling of the Mazouna tribe in Algeria through the
decree of delimitation and distribution of the Senatus Consulte, 19 November
1869**

د. ليلي بلقاسم، Dr. Leila Belgacem

أستاذ محاضر -أ-، جامعة غليزان، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ ، مخبر الدراسات المغاربية والنخب
وبناء الدولة الوطنية وهران 01

Assistant Professor A, University of Relizane, Faculty of Social and Human Sciences,
Department of History, Laboratory of Maghreb Studies, Elites, and the Construction of the
Nation-State, Oran 1.

leila.belgacem@univ-relizane.dz

تاريخ القبول: 2024/12/17

تاريخ الاستلام: 2024/10/03

المخلص:

تتناول الدراسة التفكير الاجتماعي والاقتصادي من خلال تقارير تطبيقات السيناتيس كونسيلت 22 أبريل 1863 لقبيلة مازونة في فترة حكم الإمبراطورية الفرنسية الثانية، اعتمدنا فيها على أرشيف ما وراء البحار بأكس بروفانس بالخصوص العلة الأرشفية 2N62 بعنوان الملكية العقارية الأهلية لقبيلة مازونة، وعلى إجراءات تطبيق مرسومي التحديد والتوزيع 19 نوفمبر 1869 عليها وتقسيمها إلى ثلاث دواوير أهلية بناء على عدد سكانها ومواردها المالية وثروتها الحيوانية وطبيعة الملكية بها، بتحصيل الفائض العقاري ومصادرة العقارات والاستحواذ عليها بمختلف الصيغ لأجل تأسيس المراكز والمشاريع الاستيطانية بضرب الروح الجماعية والتضامن والتلاحم، ممّا أثار نزاعات إثنية بين القبائل المجاورة و داخل الفروع نفسها وأدى إلى اختفاء معالم جغرافية من على الخريطة الديمغرافية وضم الكثير من الأراضي التي لا صاحب لها ولا سندت لها إلى أملاك الدولة ومن ذلك أراضي الحبوس، وذلك بإيجاد الصيغ القانونية واتباع أسلوب المراوغة والتحايل لزيادة الوعاء العقاري بما يخدم الاستيطان وتوسعه.

الكلمات المفتاحية: مازونة، بوعلوفة، بوماتا، الملكية، سيناتيس كونسيلت، القصة.

Abstract:

The study deals with the socio-economic disintegration of the Mazouna tribe through the reports of the applications of the Senatus Consulte of 22 April 1863, based on the Overseas Archive in Aix-Provence, especially archive box 2N62 entitled Indigenat Property of the Mazouna tribe, and the repercussions of the application of the Decrees of Determination and Distribution of 19 November 1869, which divided it into three Douars Communes based on its population, financial resources, animal wealth and the nature of the property, and collected surplus land for the establishment of settlement centers and projects and hit the collective spirit of the tribe. This has led to the disappearance of geographical landmarks from the demographic map and the annexation of many lands that have no owner and no title deeds to state property, including Habous lands, by finding legal formulas and using evasive and deceptive methods to increase the real estate base to serve the settlement.

Keywords: Mazouna, Boualoufa, Boumataa, Royalty, Senatus Consulte, Kasbah

المقدمة:

الإقليمية 20.155 كلم ويسكنها 2.349 فرد، ويتركز الجزء الأكبر من السُّكَّان في القرى الأهلية، وتعتبر مازونة المركز أما بقية المناطق من القبيلة فهي عبارة عن ملحقات (Les Annexes).

أما تاريخيا يذكر التقرير أنَّ أرض مازونة سكنتها قبيلة مغراوة البربرية قبل إنشاء المدينة وهي قبيلة قوية ومنها جاء اسم مازونة وهو تحريف للاسم البربري Mazina بمعنى المنحدر (Pente) La corruption du mots berbères Mazina وهو الاسم الذي أعطي لكل مركز المدينة التي بنيت بجانب التل⁽²⁾.

أما عن التركيبة السكانية فالقبيلة مزيج بين عرب قريش والبربر والكراغلة، وهي وفق ما ورد في التقرير مدينة قديمة جدا ينسب العرب تأسيسها إلى المدعو بوماتع⁽³⁾ من أصول بربرية ويقال أنَّه عاش بقرون قبل الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنَّ المدعو مائع الذي يحمل اسمه أحد أحياء القرية، لم يكن إلاَّ مُرمِّما بعد الخراب الذي أصاب المدينة على إثر انحسار سلطة الرومان في البلاد. ومع الفتوحات الإسلامية الثانية والمعروفة بالفتح القريشي أصبحت مازونة منتمية إلى بن ثابت بن منديل فرع من قبيلة مغراوة التي استحوذت على المغرب الأوسط، والذي كانت تابعا لسلطان القيروان المعز بن باديس في ثورته ضد الفاطميين في القاهرة. ثم استولى العرب على مازونة وتركوا السلطة للسادة السابقين في مقابل دفع جزية، واستمرت الوضعية إلى غاية 1086م، ففي تلك الفترة تمكَّن بوسعيد ثابت القائد العسكري لأُمير المسلمين المرابطي يوسف بن تاشفين من الانتصار وإخضاع قبيلة مغراوة واستولى على المدن التالية: المدية وتنس ومازونة، فإلى غاية 1170م كانت مازونة تابعة لمختلف الحكام المرابطين الذين حكموا تلمسان، ويعتبر عبد المؤمن بن علي المؤسس الفعلي لدولة الموحدين بعد سقوط المرابطيين، خلفه ابنه يوسف بن يعقوب الذي وسع مملكته حتى مصر، وطارد المرابطيين في كل مكان وأعاد السلطة للمغراويين في مقابل جزية، وأدرجت مازونة تحت قيادة تلمسان تحت سلطة الأسرة الحاكمة للموحدين. وفي 1245م انتقلت إلى قيادة الزيانيين ثم دُمرت جزئيا بسبب الحروب الدموية بين بنو زيان وبنو مرين، وبقيت ملكا لبني زيان إلى غاية منتصف القرن 14م، ثم خضعت

سنحاول من خلال الدراسة تناول تطبيقات قرار السيناتيس كونسيلت (Sénatus-consulte) 22 أبريل 1863 على قبيلة مازونة وفق مرسوم التحديد والتوزيع بتاريخ 19 نوفمبر 1869، لتوفر المادة الأرشيفية في هذا الموضوع ولكونها أكثر القبائل التي تعرضت للتفكيك الاجتماعي والاقتصادي، كما تندرج الدراسة ضمن الدراسات المونوغرافية للتعريف بالمنطقة التي مسها القرار الذي أدى إلى اختفاء الكثير من معالمها الجغرافية واثنية، فكان الهدف هو تبيان أهم الفروع والمعالم والتسميات الطبوغرافية التي غابت من الخريطة الديمغرافية والجغرافية من خلال تقارير السيناتيس كونسيلت للقبيلة، بهدف اقتلاع المنطقة من جذورها التاريخية والاجتماعية والثقافية، بضرب التماسك والتلاحم القبلي والروح الجماعية. وفي المقابل توضيح رد فعل السكان من الإجراءات التطبيقية للقرار بالخصوص أنه مس الأرض والممتلكات الوقفية و ثروة القبيلة التي حاول المشرع الفرنسي توجيهها لخدمة الاستيطان.

وبالتالي فالإشكال يندرج كالآتي:

ما هي أهم خطوات تطبيقات قرار السيناتيس كونسيلت على قبيلة مازونة؟

وفيما تتمثل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية جراء تطبيقاته من خلال مرسومي التحديد والتوزيع وما هي ردود فعل سكان قبيلة مازونة؟

1. التقرير الجغرافي و التاريخي لقبيلة مازونة من خلال محضر قرار السيناتيس كونسيلت:

تقع قبيلة مازونة على المرتفعات التي تشكل منحدرات الشلف وهي جزء من أغاليك مينا و الشلف⁽¹⁾ من الدائرة العسكرية مستغانم تبعد عنها ب 105 كلم وعن الشلف (Orléanville) ب 30 كلم و 45 كلم عن مركز عي موسى، ويحدها من الشمال أولاد عبد الله والظهرة، و من الشرق: قبيلة سبيح من عمالة الجزائر، ومن الجنوب قبيلة أولاد العباس وأولاد سلامة ومن الغرب مديونة. وتشمل مساحتها

2. مازونة في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر:

يذكر التقرير أنه خلال حملة الجنيرال بيجو (Bugeaud) في ماي 1842 على الضفة اليمنى لواد الشلف، قصد مدينة مازونة فوجدها خالية تمامًا من سكانها تقريبًا، ومن المتفق عليه أن يؤرخ من هناك لخضوع أهل مازونة للسلطة الفرنسية، وإن كانوا في الواقع ظلوا مستقلين عنها حتى سنة 1845. يذكر التقرير أن الأمير عبد القادر في حوالي منتصف شهر جانفي 1843 عبر وادي الشلف وأقام بالظهرة، ومّر بـمازونة وحاول ضرب المدينة غير أنه تمّ صدّه من طرف الكراغلة بقوة، وبعد شهر من ذلك أقدم على ضربة ثانية ونجح في إحراق جزء من حي بوعلوقة التي يفصله واد تامدة عن أكبر وأقوى الأحياء في مازونة والذي يعرف بحي القصبة. يذكر الجنيرال جونتيل (Gentil) الذي كان على رأس القيادة خلال هذه الفترة في مستغانم أنه كان خارجا على رأس طابوره وكانت الأحداث تصله وعلى تواصل بما كان يجري في سهل جديوية، وعزم على التحرك إلى مازونة، ولقد واجهه تضخم مياه واد الشلف جراء الأمطار فلم يكن بإمكان قوات المشاة التحرك فيه في ذلك الوقت، فأخذ معه فرسانه فقط والمشكين حسب التقرير من العرب المتعاونين و 200 فارس من الفرقة الثانية يقودهم الكولونيل ماري (Marey)، حيث وصل بتاريخ 13 فيفري 1843 في حدود 17 سا مساء أمام المدينة، ووفق التقرير لم تصمد قوات الأمير عبد القادر إلا قليلا ثم تراجع، ما ألزم الجنيرال جونتيل في اليوم التالي على عبور الواد في ظل الخوف من انفصال قواته عن المشاة جراء فيضان واد الشلف، والتي زادت حسب التقرير بشكل كبير، وأنه قبل مغادرته مازونة عرض على سكانها من الكراغلة اللجوء إلى مستغانم في حالة تخوفهم من هجوم جديد، كون حالة فيضان الواد لا تسمح له بالتدخل لنجدتهم، غير أن الكراغلة أجابوه بكل فخر أنهم قادرون على الدفاع عن أنفسهم كما فعلوا ذلك مرتين⁽⁸⁾.

يذكر التقرير التاريخي أن المازنويون دائما هم حلفاؤنا ولم يعودوا يرغبون لا في بومعة كما الأمير عبد القادر، وهو ليس موقف العرب الذين يسكنون بشكل عام الخيمة والذين بقوا معادين لنا إلى غاية 1846. غير أن التعميم الوارد في التقرير لا يتوافق مع موقف سكان مازونة والذين انضوا تحت

لإمارة لحال الذين احتفظوا بها لمدة قرن غير أن طمعهم - يقول التقرير- لم يفلح في إخراجها من حالة الخراب⁽⁴⁾.

إلى فترة استيلاء خير الدين بربروس على المدينة حوالي 1540م أصبح السكان تابعين له ولكن لم يترك فيها حامية، وفي حوالي 1562م أسس حسان عوج (Aoudj) -كما ورد في التقرير- في بايلك الغرب ونصب الباي بن خديجة، وسبب اختياره لمازونة كونها بعيدة عن أنظار مسيحي وهران ولكي يتمكن من السيطرة على السكان العرب و البربر بحثا عن نقطة تقع في داخل البلاد في وسط القبائل لإقامة مركز حكومته، واستقر بـمازونة ورافقته تقول التقارير 80 خيمة تركية تركها له الباشا خلال رجوعه إلى الجزائر، أي حوالي 1840 جنديا⁽⁵⁾ وأن وجود مقر الباي بها أخرج المدينة من حالة الدمار غير أن السكان أفسدوا ذلك بتردهم على الجنود الأتراك، والذين كانوا يُعتبرون مسلمين سينين للغاية -وفق وما ورد في التقرير- ما جعل المرباط المبجل أحمد بن يوسف الملياني يتنبأ للمدينة والسكان بأن نار جهنم ستلتهمهم جميعا " Qu'ils seraient tous dévorés par le feu de l'enfer." إلى غاية اتخاذ معسكر عاصمة لبائلك الغرب من طرف الباي بوشلاغم، إلا أنها احتفظت بأسوارها بمقر البائلك، وذلك مع ازدياد قوة الأتراك في الغرب و الجنوب ما استلزم تغيير إقامة الباي. و بعد مغادرة الباي لها أصبحت مازونة مقر لقائد مغراوة الذي كانت تحت قيادته قبائل عشعاشة أولاد رياح زريفة أولاد خلوف بني زروال و شرفة الجبل و أولاد يونس، ذلك أن القبيلتان الأخيرتان كانتا تابعتان للقسم العسكرية أورليون فيل (الشلف). ليتّم تنصيب بولاك باشي (Boulak Bachi)⁽⁶⁾ الذي تولى قيادة المدينة في حوالي عام 1582م، في عهد الباي سواق (Souak) خليفة بوخديجة، في وقت استقر فيه الشيخ محمد بن الشارف في مازونة، و أسس مدرسة هناك حيث قام فيها بتدريس مختلف العلوم التي كان العرب يفضلونها، ولكن بشكل أساسي قراءة وشرح مختصر سيدي خليل، وسرعان ما اشتهرت مدينة مازونة بسمعة مدرستها التعليمية، و أطلق عليها اسم مدينة سيدي خليل⁽⁷⁾. ومع سقوط الجزائر كانت غالبية سكانها من الأتراك والكراغلة الذين رفضوا الانضمام لمقاومة الأمير عبد القادر الذي لم يتمكن من إخضاعهم.

كما أشار التقرير أنه تمر عبر هذه القبيلة عدة طرق مرسومة بشكل جيد، يسهل على القوات العسكرية الوصول إليها وهي:

في الجنوب: الطريق المنحدر من سهل الشلف وتمر بأولاد العباس، وتمر بمحطة الاستراحة (La caravansérail)، وتنزل إلى بواذرهيو.

في الغرب: الطريق الذي يذهب إلى مازونة وتصل إلى مديونة وتمتد إلى الظهرة وتؤدي إلى عين تادلوس.

في الشمال: الطريق الذي تلتقي بأورليون فيل (الشلف) مروراً بقبائل سبيج والشرفة وأولاد يونس⁽¹³⁾.

4. طبيعة الملكية العقارية بقبيلة مازونة وفق تقرير السيناتيس كونسيلت:

يذكر التقرير فيما يخص طبيعة الملكية العقارية بالقبيلة باستثناء أملاك الدولة العائدة من الجبوس والذي تم تأجيله لمدة ثلاث سنوات، فقد اتخذت الملكية طابع الملك الخاص في كل قبيلة مازونة، كما أنّ التجزئة (Morcellement) لا توجد بقدر كبير، وهذا ما يمكن تفسيره بسهولة من خلال المساحة الكبيرة المتاحة للزراعة وقلة عدد السكان، فهي ملك عائلي عن كونها ملكية فردية، فمن النادر عند وفاة رب العائلة يشرع الورثة في تقسيم الميراث العقاري⁽¹⁴⁾، كما أنّ القطع الأرضية تنتقل من خلال الهبات (Donations) أو المبادلات والبيوع وفق المعاملات المعمول بها بين المسلمين.

أ- التحديد والترسيم: (Délimitations et Bornages):

يشير التقرير أنّ عملية التحديد تمت بحضور ممثلين عن القبائل المجاورة ولم تثر أي صعوبة، ولقد تمت في ثلاث نقاط من الشمال إلى الشرق وإلى الجنوب الحد المشترك مع سبيج⁽¹⁵⁾ وأولاد العباس وأولاد سلامة، القبائل التي خضعت لتطبيقات السيناتيس كونسيلت مسبقاً، كما يذكر التقرير أنه لم يكن أماناً سوى أن نطبق مخطط هذه الأقاليم مع أخذ الاحتياطات اللازمة في رفع المعالم التي وضعت وقت سابق، و أن تنقش الأرقام التسلسلية لقبيلة

قيادة ألاغا الميلود بن عراش خلال مقاومة الأمير عبد القادر ضمن المقاطعة الشرقية وزودت جيش الأمير عبد القادر بـ 100 فرد من المشاة و200 فارس⁽⁹⁾.

3. المظهر العام لبلاد مازونة من حيث العادات والفلاحة والتجارة والصناعة: (Aspect général de pays (Mœurs, agriculture, commerce, industrie):

ورد في التقرير أن شكل بلاد مازونة دائري واسع و يتراوح قطرها من 15 إلى 18 كلم و الميزة الأكثر إثارة للاهتمام فيما يخص التربة هي تقسيمها الواضح إلى أراضي مخصصة للزراعة والبساتين، هذه الأخيرة تقع على حواف المجاري المائية المجاورة لقرى مازونة مثل واد مازونة، واد بوعلوقة، واد الصفرة، واد تامدة... تتواجد الأراضي الزراعية فيما تبقى من مساحة القبيلة، أما الأراضي الأكثر ملائمة لإنتاج الحبوب فتقع في سهل القري⁽¹⁰⁾ (Gry) وأشار التقرير أنّه لا يلاحظ في هذه القبيلة أي كتلة غابية ولا حتى الأحراش (Broussailles) مما يلزم السكان إلى سد احتياجاتهم اليومية من الحطب بشرائه من القبائل المجاورة لمديونة والشرفة وأولاد يونس. كما يورد التقرير أنه خلال تأسيس مازونة ووفق الأساطير كان تتواجد بها غابة رائعة في موقع المدينة نفسه، كما أنّ الجبال المحاذية لواد بوعلوقة كانت مشجرة بشكل جيد، غير أنّها استنزفت من طرف الأهالي لبناء القربى الخاصة بهم ومساكنهم⁽¹²⁾.

أما عن النشاط الاقتصادي لقبيلة مازونة فهو يجمع ما بين الفلاحي والتجاري، إذ يسكن أغلبهم في المدينة، إذ يقوم الخمّاسون بالاهتمام بالمحاصيل الفلاحية بينما يقوم مئلاك الأراضي ببيع المنتجات في متاجرهم. أما عن الصناعة الأساسية فهي حياكة الحياك (Haiks)، فكان لهذا المنتج سمعة كبيرة إذ كان يعرض في كل الأسواق الأساسية في الجنوب وفي المناطق الساحلية. وفي وسط مدينة مازونة حدد موقع شاسع، يقام فيه سوق الخميس الأكثر أهمية أين تتم المبادلات مع العديد من أهالي عمالة الجزائر وقبائل الظهرة ومع قبائل مينا والشلف ودائرة عبي موسى، فخلال فصل الفواكه يتم بيع كميات من التين والشمام والبطيخ.

ما عر. أما متوسط الدخل السنوي للقبيلة، فقد بلغ من حيث السنتيمات الإضافية، 2.215 فرنكاً فقط خلال السنوات الأربع الماضية، وفي السنوات العادية الخالية من جميع الكوارث يتجاوز هذا الدخل 3.000 فرنك⁽¹⁸⁾.

ويذكر التقرير وأنه وفق المعطيات التاريخية المقدمة في التقرير التاريخي في جزءه الأول فهي مقسمة إلى ثلاث فروع متميزة:

أ- فرع بوعلوقة: في الجنوب، يحده أولاد العباس وأولاد سلامة من الجنوب، وسبيح في الشمال والشرق والغرب.
ب- فرع بوماتع: في الشرق، يحده سبيح في الشمال والشرق، وبفرع القصبة في الجنوب والغرب.

ت- فرع القصبة: يحتل مركز قبيلة مازونة، نحو الشرق إقليم بوماتع وفي الجنوب بوعلوقة، وفي الغرب مديونة وفي الشمال سبيح⁽¹⁹⁾.

إذ يتوزع السكان والأراضي بشكل متساو وفق التقرير إلى حد ما في كل فرع من الفروع التي تحوي ما بين 700 و900 نسمة على مساحة تتراوح بين 4500 و8000 هكتار. أما بالنسبة للدخل فهو أيضاً مقسم بالتساوي إلى حد ما بين الفروع الثلاثة، على الرغم من أن الـ 48 دواراً من القبيلة ليست مقسمة بالتساوي بينها. وخلص التقرير أن قبيلة مازونة تتمتع بموارد كبيرة من حيث الأراضي المخصصة للزراعة، وخاصة البساتين كما توجد المياه الوفيرة إن هذا الميزة الأخيرة، مقترنة بالقيمة المضافة والتسهيلات التي سيحققها إنشاء السكة الحديدية والمركزين الأوروبيين (جديوية ورهيو⁽²⁰⁾) في نطاق 12 كلم، بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي، يعني أنه يمكننا أن نأمل-يذكر التقرير- أن يستفيد الفلاحون من ثراء التربة بشكل أفضل.

ويذكر التقرير أنه على الرغم من الانتشار الواسع للمأساة التي أصابت جميع السكان العرب عموماً خلال السنوات الماضية (1866-1869)، إلا أنها لم تكن ذات نتائج خطيرة جداً بين سكان مازونة، وقد هاجر العديد منهم خلال هذه الفترة نحو ضواحي البلدة ومليانة، حيث كانوا يعتشون من عملهم. واليوم يذكر التقرير بدأوا يعودون إلى قبائلهم، وقد استولى بعضهم على الملكيات الوقفية، ويمكننا أن نتوقع أنه خلال وقت قريب سيزداد عدد السكان بشكل كبير،

مازونة على الجانب المواجه لها⁽¹⁶⁾، وذلك مع بقية القبائل المجاورة بمعنى مع مديونة في الغرب، فكل الإقليم وفق التقرير تم إجراء مسحه هندسيا بعد التثليث، وأن المخططات المرفقة كافية لتحديد حدود القبيلة إلى دواوير أهلية ومجموعات. أما بالنسبة لحقوق الملكية العقارية للمالكين لا يمكن لأي إنكارها، وسيكون من السهل جدا إنشاء لاحقا سجل عقاري لمعرفة الطريقة التي تتكون منها الأرض وتقسيمها، وأخيرا فيما يتعلق بالأموال المشتركة (Les Biens Communaux) المنتشرة في شكل قطع في كامل مساحة القبيلة، فقد أقيم التحديد بشكل منتظم قدر الإمكان وفق ما ورد في محضر التقرير.

أما في محيط إقليم بلاد سيدي عمّار الذي يحوي وحده 5049 هكتار و79 آر و137 سنتيار، لم يتم وضع العلامات (Des Rejems)، فالحدود الطبيعية تحدد معالمها بطريقة كافية ودقيقة⁽¹⁷⁾، ذلك أن ملكية هذا الحبوس متنازع عليها من قبل الدولة وأهالي الدوار الأهلي بوعلوقة. أما بالنسبة للقطع الأرضية الأخرى والتي مساحتها أقل بكثير، فقد اضطرت اللجنة الفرعية إلى وضع لرجام وأوتاد لمعظمها من أجل الإشارة لوضع الأرض، إلى نقاط الاتصال بين ممتلكات الدولة مع ممتلكات الملك المجاور لها.

ب- ملخص التقرير العام لتطبيقات قرار السيانتيس كونسيلت على قبيلة مازونة:

أولاً: توزيع القبيلة إلى ثلاث دواوير انطلاقاً من أن قبيلة مازونة تمثل مساحتها 20.155 هكتار يسكنها 2.349 فرد، حراثوا العام الفارط (1867) 121 محراث، أي أن محراث واحد لكل مجموعة بها 19 فرد من خلال حصة تقدر بـ 164 هكتار و83 آر، يقول التقرير أنه إذا افترضنا أن نظام التناوب على المحاصيل كل سنتين وهو النظام المتبع في كل بلاد العرب، يمكننا أن نرى أن متوسط الأرض المناسب لمعيار القياس الزراعي المحلي (l'étalon de la mesure agraire locale) سيكون 82 هكتار و41 آر وهي مساحة كبيرة تدل على أن السكان لا يستغلون أراضيهم حالياً بالوجه الأمثل. وبالمثل فإن حجم الماشية يبدو أنه لا يتناسب مع المساحة الشاسعة للأراضي التي تركت بوراً، الإحصائيات الأخيرة لم تقدم إلا: 37 حصان، 57 بغل، 91 حمار و249 بغل و3647 خرفان، 146

القبيلة المجاورة أولاد العباس التابع لأملاك الدولة بموجب اتفاقية تعاقدية أقرها مرسوم 22 جوان 1867 تصل مساحته إلى 1.350 هكتار. الإقليم الذي يشغله ويحُرته دون نزاع إلى اليوم وفق التقرير ثلاث فروع متميزة وهي: أولاد بن دواجي، أولاد بكير، القناسبية. والذي شكلوا بتاريخ 28 جانفي 1869 احتجاج مضاد واختاروا من بينهم اثنان من الوسطاء لكل فرع بانتظام والذي تم تسجيلهم في السجل كممثلين للاعتراض، وكانوا مرفقين بسندات الملكية التي تبثت حيازتهم لبلاد سيدي عمّار.

في التقرير الخاص أبلغت اللجنة عن الصعوبات التي واجهتها في الاعتراف بالأمالك المشتركة (Les Propriétés Communaux) في قبيلة مازونة، وقدمت رأيها فيما يتعلق ببلاد سيدي عمّار حول مزاعم الأهالي ضد مطالب أملاك الدولة، وفي هذا الصدد يذكر التقرير أنه اقترحت تسويات ودية وفق القواعد المعتمدة في الحصر والتجميع (Cantonement) و تقسيم أراضي العزل على الاحتجاجات المضادة، وذلك لتجنب الإجراءات القانونية الطويلة والمكلفة والمثيرة للمشاكل بين الجانبين، غير أن الظاهر أن التأثير وجهود الدولة المبذولة من طرف اللجنة والقيادة في إقناع الأهالي بقبول العروض السخية المقدمة لهم- كما سمتها الإدارة الفرنسية - عجزت عن ذلك وبالتالي أشار التقرير إلى "أنه علينا أن نستنتج أن مسألة الملكية يجب أن تسوى من قبل المحاكم المختصة"⁽²²⁾.

يتضح من خلال استقراء التقرير أن جماعات القبائل والدواوير لم تكن إلا غطاء شرعي لتنفيذ تطبيقات قرار السيناتيس كونسيلت على قبيلة مازونة مستغلين جهلها بالقوانين والتشريعات العقارية الكولونيالية بل حتى أن الكثير منهم لا يعرف حتى التوقيع في الكثير من المحاضر واكتفى بعلامة (x)، وعن حجم المساومات والمراوغات التي تعرض لها الأهالي بالخصوص الشاغلين لأراضي بلاد سيدي عمّار بعد اعتراضهم على ضمه لأمالك الدولة كحبوس، بتقديمهم للسندات التي تثبت ملكيتهم، في ظل محاولات اللجان تكييف التنظيمات بما يخدم المصالح الاستعمارية باسم أن جزء منه تابع للقبيلة المجاورة أولاد العباس التي خضعت لتطبيقات القرار بتاريخ 22 جوان 1867⁽²³⁾، وقد سجل رفض الأهالي

وكذلك عدد المحارث المستخدمة، وعندئذ ستستعيد قبيلة مازونة وضعها الطبيعي، وستجد كل من الفروع الثلاثة المذكورة أعلاه نفسها في ظروف التأهيل والموارد المالية المُرضية بما فيه الكفاية بما يساعد على تحسن التنظيم الاجتماعي.

وبناء على رأي جماعة الدواوير والقبيلة وبعد موافقة الجنيرال قائد عمالة وهران، اقترحت اللجنة تشكيل قبيلة مازونة من ثلاث دواوير أهلية وهي:

أ- بوحلوفة: تشمل 8.303 هكتار وعدد سكاني ب 878 نسمة.

ب- القصبة: تشمل 7.483 هكتار وعدد سكاني ب 779 نسمة.

ت- بوماتع: تشمل 4.369 هكتار وعدد سكاني ب 692 نسمة⁽²¹⁾.

في الفقرة الرابعة المتعلقة بالاحتجاجات والشكاوي أشار التقرير إلى أنه تم تحديد الموعد النهائي الرسمي لاستقبال الاحتجاجات بتاريخ 10 نوفمبر 1868، وأن كل أراضي القبيلة ملك خاص باستثناء الحبوس الذي طالبت به الدولة بشكل نظامي، كما أنه تم الامتناع عن تسجيل الاحتجاجات الفردية في السجل الخاص (Registre Ad Hoc) والتي يمكن أن تنشأ لاحقا، بناء على منشور الحاكم العام مكماهون بتاريخ 22 فيفري 1867، وقد أعربت جماعة القبيلة على تأكيدها على طبيعة الملكية وعن عدم اعتراضها فيما يتعلق بالأقاليم السكانية الثلاث للقبيلة.

وبتاريخ 26 ديسمبر 1868 تم تشكيل 98 احتجاج (Revendications) من طرف الدولة في السجل الخاص منها 97 احتجاج تحت عنوان المادة الأولى الفقرة الثانية من قرار السيناتيس كونسيلت واحتجاج واحد بموجب المادة الخامسة. من أبرز الاحتجاجات ذلك الذي يشمل المساحة الواسعة المعروفة باسم بلاد سيدي عمّار بمساحة تقدر ب 5049 هكتار و 97 آر و 13 سنتيار التي لم تضمها الدولة إلى ملكيتها على الأقل في الجزء الذي يخص الحبوس نفسه الواقع في أراضي المازونيين، يشمل في مجمله الدوار الأهلي بوعلوفة ويشكل مجموعة من الكتلة الموضحة في مخطط الدوار تحت رقم 25. إذ يشير التقرير أن الحبوس هو امتداد لأراضي

للعروض المقدمة لهم في ظل محاولات اللجان عدم اللجوء للمحاكم بحجة التكاليف المكلفة التي كانت تدفع من جيوب الجزائريين والمدة الطويلة للفصل في النزاع، كمنافرة الهدف منها ربح الوقت والإسراع في إجراءات تطبيق القرار بما يسمح بتنفيذ البرامج الاستيطانية القائمة على تفكيك القبائل والاستحواذ على الأراضي، غير أنه سُجِّل إصرار الأهالي على حقوقهم في أراضي بلاد سيدي عمّار باللجوء إلى المحاكم وهو ما يعكس المقاومة السلمية الحضارية في التثبث بالأرض.

5. تصنيف أراضي قبيلة مازونة من خلال تقارير السيناتيس كونسيلت:

أشار التقرير في فقرته السادسة إلى عدم وجود الملك الجماعي (السبيقة) فكل القبيلة طابعها ملك خاص، باستثناء 92 مجموعة أملاك دولة من دون نزاع في كل الدواوير الأهلية الثلاث وحبوس سيدي عمّار المتنازع عليه بين أملاك الدولة ومالكه، أما بقية الأراضي فهي أملاك مشتركة وملك عام (بايلك). يتكون الصنف الأول من الملكية الخاصة (Propriété Privée) وهي مقسمة إلى خمس مجموعات (الملحق: 01) وبالتالي فمساحة الملك الخاص في القبيلة حددت بـ 13.985 هكتار و 26 آر و 10 سنتياري⁽²⁴⁾. في حين حدّد التقرير في فقرته السابعة الأقاليم التي ضمت إلى أملاك الدولة غير المتنازع عليها والمكونة من 22 مجموعة من الأراضي الصالحة للزراعة والبساتين المتناثر في إقليم القبيلة في الدوار الأهلي بوعلوقة بمساحة إجمالية قدرت بـ 44 هكتار و 74 آر و 30 مجموعة في الدوار الأهلي بوماتع بمساحة إجمالية قدرت بـ 449 هكتار و 55 آر و 17 سنتياري، و 40 مجموعة في الدوار الأهلي القصبة قدرت المساحة الإجمالية بـ 414 هكتار و 78 آر و 60 سنتياري، لتشمل المساحة العامة للأملاك الدولة من الأراضي الزراعية والبساتين 909 هكتار و 7 آر و 77 سنتياري⁽²⁵⁾.

والسؤال الذي يطرح هنا من هم أصحاب هاته الملكيات؟ فمن خلال استقراء الجدول التفصيلي للأقاليم (الملحق: 02) التي ضمت للأملاك الدولة يتضح أنّ لها أسماء خاصة تظهر أسماء مالكيها بالخصوص البساتين في دوار بوعلوقة (بستان سيدي بوقدر، بستان سيدي صالح، بستان بن شيكور، بستان بوسوف، بستان سيدي عدة السواحلية...)، في دوار بوماتع (بلاد الحاج الخلفي، بلاد سيدي

المحمد بن بكوش، بساتين زنكور ومحمد بن شريف...)، دوار القصبة (بستان أولاد سيدي بن طاهر، بساتين بن بغداد بن غربي، بساتين سيدي صالح، بستان حاج الباي، بستان عمران بن موسى، بلاد سقييل ولد لخضر، موضع منزل مهدم...)، وبالتالي أي بستان أو أرض أو منزل ... لا صاحب له ولم يحتج عليه تمّ ضمه للأملاك الدولة لتوسيع نطاق الأراضي لصالح الاستيطان، ليكون مجموع أملاك الدولة بإضافة أراضي أولاد سيدي عمار المتنازع عليها 5.958 هكتار و 86 آر و 90 سنتياري من مساحة القبيلة الإجمالية 20.155 هكتار، ما يعني بقاء 14.197 هكتار و 86 آر و 90 سنتياري لباقي صنوف الملكية العقارية والاستحواذ على المساحة الأكثر أهمية في الإقليم من حيث نوعية الأراضي وتوفر المياه.

أما الفقرة الثامنة من التقرير فحددت الأملاك المشتركة والمراعي (Les Biens Communaux et Pâturages)، وأوضحت أنّ الرعي يمارس بحرية في الأجزاء غير المزروعة وفي الأراضي البور دون تخصيص إقليم محدد وصنفت المشاتي والمقابر ومواضع القرى إلى أملاك مشتركة، شملت في الدوار الأهلي بوعلوقة: مواضع القرى (بوعلوقة، سيدي عدة، سيدي عبد القادر، سيدي ابن مهل، أولاد مزبان، أولاد لخضر حددت بقريتان⁽²⁶⁾، أما عن المشاتي في الدوار الأهلي فشملت (سيدي بن طالب، أو قصاب أو قصابية، مشتة أولاد دواجي، العربي بن دواجي⁽²⁷⁾، أما المطامير فشملت (مطمور القطار، أولاد العربي بن دواجي، حاسي عابد بن مكي، القدور⁽²⁸⁾) أما في الدوار الأهلي القصبة فشملت مواضع القرى (مازونة بمساحة 11 هكتار والحساسنة بـ 1 هكتار و 80 آر) في حين المشاتي (القرناسنة و سيدي الحاج محمد بن سالي⁽²⁹⁾ في حين شملت المطامير في الدوار الأهلي بوماتع (مطمور حوش الباي، مطور الخنانسة⁽³⁰⁾).

وبالتالي قدرت المساحة الإجمالية للملك المشترك بـ 32 هكتار و 33 آر.

والسؤال الذي يطرح هنا ما الهدف من تصنيف هذا النوع من الملكية وإحصاء المقابر و المشاتي والمطامير بالاسم والمساحة والحدود، علماً أنّ هذه الأخيرة، كانت تشكل مخزون القبيلة وأهم الموارد التي تعتمد عليها كاحتياط لها في أوقات الفاقات والكوارث الطبيعية وتقلبات المناخ (الجفاف، الجراد،

-أُملاك المشتركة تشمل المقابر والمطامير والمشاتي فهي مخصصة كمخيم مؤقت للمسافرين والأفراد المشتغلين في الزراعة.

-أُملاك الدولة غير المتنازع عليها والتي تشمل 909 هكتار و 07 آر و 77 سنتيار، والتي تشكل 97 قطعة أرضية صالحة للزراعة والبساتين، طالب بها مدير الدومين كأُملاك تابعة للبايلك ولم تشكل موضوع أي معارضة.

-أُملاك الدولة المتنازع عليها تشكل من مساحة 5.049 هكتار و 79 آر و 13 سنتيار.

-أُملاك العامة: ب 178 هكتار و 54 آر، ادعاء تقدم به مدير أُملاك الدولة، وادعاء مضاد له باسم حوالي 200 عائلة، الادعاء يشمل 3 قطع أرضية متميزة واقعة في دوار بوعلوقة تحمل اسم بلاد سيدي عمار والتي أسست منذ 150 سنة كحبوس وفق ما ذكر تقرير مدير أُملاك الدولة.

أما بشأن بلاد سيدي عمار والتي شكلت محور نزاع بين الإدارة الكولونيالية والسكان القاطنين به من أجل ضمه لأُملاك الدولة والتي تشمل ككل الدوار الأهلي بوعلوقة وهو مقسم بين ثلاث فروع متميزة وهي:

-أولاد بكير في الغرب.

-القناسبية في الغرب وفي مركز الإقليم.

-أولاد بن دواحي في الشرق.

أكد المحضر أن العقد التأسيسي لبلاد سيدي عمار قد ضاع، غير أن الحقيقة تؤكد أن القطع الأرضية الثلاث، أنشئت كحبوس وهذا ما تشهد عليه الأعراف المحلية والشهرة العامة وهي معروفة منذ فترة طويلة لدى السلطة العمالاتية (L'autorité Provinciale)، وأنه بعد سقوط الحكومة التركية والتي استمر في ظلها تأجير الحبوس للأهالي تم غزوه تدريجيا من قبل المزارعين السابقين في البايك، وقد تحرروا خلال هذه الفترة من دفع الإيجار واستولوا عليه في النهاية ثم طالبوا بالملكية الخاصة. ويورد التقرير أنه إذا كانت مصلحة أُملاك الدولة لم تسجل الحبوس في سجل العقارات (Le Sommier de Consistance)، وإذا كان لابد من انتظار تطبيق قرار السيناتيس كونسيلت لاسترجاع الحقوق العقارية، ذلك أن الظروف السياسية وقتها لم تسمح للقيادة العسكرية بوضع

الأوبئة...، ذلك أن الهدف من ذلك هو حصر الفضاء الذي تنشط فيه القبيلة وإلحاق الفائض من الأراضي لممتلكات الدولة ورصد مخزونها من الحبوب في ظل التحول الاقتصادي الذي صاحب الوجود الاستعماري بتحويل المخزون بما يخدم الاقتصاد الكولونيالي.

أما الفقرة التاسعة من التقرير فحددت الملك العام (Domaine Public) والذي يشمل مجاري المياه والطرق والأودية والينابيع والتي قدرت مساحتها في الدواوير الأهلية الثلاث ب 178 هكتار و 54 آر.

6. محضر مجلس الحكومة للمصادقة على مشروع التحديد والتوزيع لقبيلة مازونة 15 سبتمبر 1869:

في جلسة مجلس الحكومة بتاريخ 15 سبتمبر 1869 عرض المستشار لامونت لونجو (Lamothe Langon) قراءة تاريخية وجغرافية وتقرير مفصل حول طبيعة الملكية من أجل اعتماد مشروع مرسومين لتحديد وتوزيع قبيلة مازونة وتشكيلها من 03 دواوير أهلية، وذلك بناء على أشغال اللجنة الإدارية لمستغانم و على المرسوم التنفيذي بتاريخ 29 سبتمبر 1867 التي أخضع القبيلة لتطبيقات الفقرتين الأولى والثانية من قرار السيناتيس كونسيلت 22 أبريل 1863، وبالتالي فإن الإقليم يجب أن يقسم على النحو التالي:

-الملكية الخاصة ب 13.985 هكتار و 26 آر و 10 سنتيار.

-الأُملاك المشتركة (المقابر والمشاتي والمطامير) ب 32 هكتار و 33 آر.

-أُملاك الدولة غير المتنازع عليها (الأراضي والبساتين): ب 909 هكتار و 07 آر و 77 سنتيار.

-أُملاك الدول المتنازع عليها حبوس سيدي عمار: ب 5.049 هكتار و 79 آر و 13 سنتيار.

-الأُملاك العامة: ب 178 هكتار و 54 آر، وبالتالي ما مجموعه: 20.155 هكتار⁽³¹⁾.

ووفق محضر الاجتماع فإن مشروع المرسوم يطرح عدة ملاحظات وهي كالتالي:

-لم يتم تقديم أي دعاوي حول موضوع أراضي الملك الخاص 13.985 هكتار و 26 آر و 10 سنتيار.

ومن خلال ما ورد نستنتج أن أملاك الدومين غير المطالب بها والتي لم تشكل أي معارضة وضمت للأملاك الدولة الكثير من أصحابها متغيبون، كما أكد المُقَرَّر في المحضر على أن الأراضي المطالب بها من طرف الدولة في أراضي سيدي عمّار منفصلة وحاول أن يرفع عنها صفة الملكية الخاصة وتصنيفها كحبوس ليسهل الاستيلاء عليها بحكم أنها تم توارثها شفويا، ولم يكتف بذلك بل أكد أن الأراضي التي تحمل صفة الملك الخاص لا تتوافق مع المساحة المستغلة للزراعة والرعي من طرف الأهالي ما يعني بالمفهوم الكولونيالي أن حوالي 715 هكتار تشكل فائض، والهدف من ذلك هو البحث عن مساحات أرضية أخرى في وسط الملك الخاص بما يتيح إسقاط الملكية والدعاوي بحكم وجود الفائض في القبيلة بما يتيح إمكانية صرف الأهالي أصحاب الدعاوي والاحتجاجات . كما أشار ذات المحضر إن أن الماريشال عرض على المجلس اقتراح السيد المقرر وذلك بإدراج مرسوم توزيع القبيلة تحت عنوان أملاك الدومين المتنازع عليها، وأنه وفقا للاقتراح المعروض على المجلس حول موضوع تقاسم أراضي سيدي عمّار بين الدولة والشاغلين له من 200 عائلة، سيكون ذلك وفقا للقواعد المتبعة في أراضي الغزل في حال اعترفت المحاكم للدولة بحقوق الملكية التي تطالب بها، الاقتراح الذي تم اعتماده دون نقاش⁽³⁴⁾.

وهذا ما يؤكد اصرار الإدارة الاستعمارية في الاستحواذ على الأراضي بإسقاط الحقوق التاريخية لقاطنيه باعتباره حبوس وضمه للأملاك الدولة أو إخلاء الأهالي إلى أراضي العزل بمعنى الطرد المقنن، وذلك في حال فصلت المحاكم بحقوق الدولة في العقار. وهذا ما أكدته التقرير الموجه للإمبراطور نابليون III حول التركيبة الجغرافية والاجتماعية والأصول التاريخية لقبيلة مازونة والثروة الاقتصادية مؤكدا على المساحة الإقليمية المتنازع عليها في حبوس سيدي عمار وأهميتها الإستراتيجية للمشاريع الاستيطانية المستقبلية⁽³⁵⁾، علما أنه في سنة 1867 قامت لجنة المراكز الاستيطانية في سهل مينا والشلف بدراسة إنشاء أربع مراكز طريقية (Les Centres routiers) على طريق السكة الحديدية بالحد الشرقي لعمالة وهران كتجمعات سكانية ذات بعد أمني وتجاري لخدمة الاقتصاد الكولونيالي بالدرجة الأولى ولربط الظهرة بالسهل⁽³⁶⁾. وبناء على ذلك تم إصدار مرسوم التحديد

حد لهذا الغتصاب العقاري، وبالنظر إلى ذلك فقد أكد أصحاب المطالبات المضادة للدومين أن أرض سيدي عمّار لم تؤسس كحبوس، وأن القطع الأرضية الثلاث لم تكن منفصلة وأنهم لم يتوقفوا عن استغلالها دون أي عوائق كملك خاص، وأنه على الرغم من عدم وجود سندات ملكية فإنهم قادرون على إثبات حقوقهم بالشهرة العامة (La Notoriété Publique) للحيازة التي تعود إلى زمن طويل، تشهد عليهم أعمال الزراعة والغرس التي قاموا بها والمعاملات المصادق عليها من طرف القضاة. ولهذا فقد رأت اللجنة الإدارية مستغلة التوارث الشفوي وغياب سندات الملكية تأسيس الأرض بصفة الحبوس في حين اعترفت بالحقوق التي وردت من طرف شاغلوا العقار فيما يتعلق بالأشغال والمعاملات الفعلية.

وفي الفاتح من جوان 1869 خلصت إلى أن النزاع يجب أن يسوّى في المحاكم، غير أنها وانطلاقا من سياسة المراوغة عادت في 26 جويلية إلى القضية واستنادا إلى وضعية الأرض ذكرت التالي: "أن هذه الإجراءات من شأنها مع الدومين أن تتسبب في اضطراب عميق مع السكان بما يتعارض مع روح التهدة التي أقرها قرار السيناتيس كونسيلت، بالإضافة إلى ذلك فإن الغالبية تطالب بالإجلاء الطوعي من الأراضي الممتازة الواقعة بحوالي 12 كلم عن المراكز المقترحة في رهيو وجديوية بالقرب من السكة الحديدية والتي يمكن أن تقدم للإدارة وسائل توسيع أراضي الاستيطان عن طريق التبادل. ومن ناحية أخرى في حالة إجلاء الأهالي، يمكن التنازل لهم عن مساحة معينة من الأراضي كما حدث في أراضي العزل⁽³²⁾. وبالتالي تقودنا -يقول محضر الاجتماع- هذه المعطيات إلى طلب الاحتفاظ بأراضي سيدي عمار في أراضي الدومين المتنازع عليها بالتوازي مع استنتاجات مدير أملاك الدولة بوهران، وأنه مهما يكن تبقى الأمور لدى الدولة. وبعد الاطلاع على مختلف المراسيم والقرارات والمنشورات والقوانين تم اعتماد نتائج المقرر والمصادقة على مشاريع المذكورة مع مراعاة تصنيف بلاد سيدي عمّار كملك دومين متنازع عليه، ليخلص المحضر إلى أن جميع المؤشرات الواردة في مشروع الترسيم لها ما يبررها في الوثائق التنظيمية، ولهذا الأسباب تقرر اقتراح على المجلس ابداء التأييد للمشروعين المعروضين على المجلس⁽³³⁾.

والتوزيع وفق معطيات اللجان الفرعية والإدارية والذي صادق عليه الإمبراطور بتاريخ 19 نوفمبر 1869 (الملحق: 03).

7. خلفيات توزيع وتحديد قبيلة مازونة:

أصدر المرسوم الإمبراطوري بتاريخ 19 نوفمبر 1869 المتعلق بالترسيم والتوزيع بالرغم من وجود بعض المسائل العقارية العالقة يمكن تفسيرها بالعجلة والتسرع والرغبة في تطبيق القرار وتفتيت المفتت دون مراعاة الطبيعة الاثنية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية للقبيلة، ما أثار العديد من النزاعات الإقليمية بين الدواوير الأهلية الموزعة، ومن ذلك ما أكدته بعض المراسلات ففي مراسلة من الجنرال قائد عمالة وهران إلى الجنرال قائد القسمة العسكرية مستغانم بتاريخ 05 فيفري 1870، أنه فيما يتعلق بالحدود الإقليمية بين الدوار الأهلي بوماتع والقصبة فالكثير من المساحات يقع أكثرها في بوماتع وقطعة صغيرة يشملها فقط دوار القصبة، فمجموعة مقبرة سيدي عبد القادر صنف في مجموعة بوماتع، لهذا رأى ضرورة إعادة النظر في الوثائق والنشريات المتعلقة بالمجموعات⁽³⁷⁾. وأشارت المراسلة إلى حالة الغموض في الكثير من الجوانب التي أثارها مسألة تصنيف الأملاك المشتركة في موضع المدينة مازونة وقراها، والتي اعتمدها مجلس الحكومة بالرغم من التوضيحات المقدمة من الجنرال قائد عمالة وهران في رسالة 20 أوت 1869 رقم 464 إلى الجنرال قائد القسمة العسكرية مستغانم، كما أشار إلى أنه من المفيد معرفة إذا كانت هذه المشاتي إن تم تصنيفها تحت أسماء القرى ولها طبيعة دائمة⁽³⁸⁾. وهذا ما يفسر تبعات التحديد والتوزيع التي لم تسلم منها الأملاك المشتركة والخاصة بسبب الرغبة في الاستحواذ على الفائض لصالح الاستيطان وعدم مراعاة لجان التحديد والتوزيع للخصوصيات الاجتماعية والاثنية والعقارية للفروع في التحديد.

وفي ظل المقاومة السلمية فيما يخص بلاد سيدي عمار فقد شكلت الفروع الثلاث المالكة لأرض سيدي عمار توكيلات أمام محكمة مازونة القسم 15° أمام القاضي عبد القادر بن قادة وعدوله محمد بن الحاج (عدل) و محمد بن طاهر (باشاعدل)، تحمل أسماء الأشخاص المحتجين ومن يمثلهم لدى المحكمة، وكذلك أسماء المتغييبين عن الفروع ومنهم

المحبوسين مثل عبد القادر بن الشريف المحبوس بفرنسا من فرع أولاد بن دواحي. ومنه فرع أولاد بن دواحي وكلوا القايد الطيب ومحمد صغير وهو فلاح. (الملحق: 04) و فرع أولاد بكير وكلوا عبد القادر بن حمية وبغداد ولد يحي فلاحين، وفرع القناسبية الذين وكلوا الحاج مصطفى بن قصاب والحاج محمد بن مهدي، وذلك للقيام بشؤون التقاضي مع الدولة (البايك) على أراضيهم الكائنة بالظهرة. وقد تمت الوكالات بتاريخ 22 جانفي 1869، ذلك أن القضاء الفرنسي كان يفرض على الجزائريين في حالة الاحتجاج تعيين وكلاء بتقديم الوثائق والعرائض لدى المحاكم، وكان يلزمهم بإحضار ترجمان وهو ما يعني استنزاف قدرات الأهالي المحتجين بتكاليف القضاء الباهظة والتي تأخذ مسارا طويلا في أروقة المحاكم كما أشار التقرير. وهذا في ظل إصرار الجزائري على التمسك بأرضه والوقوف في وجه المشاريع الاستيطانية والمراوغات الاستعمارية في شكل تحدي ضمن المقاومة السلمية من خلال تقديم العرائض والشكاوي، ما ينم عن الوعي واستيعاب خطورة هذه البرامج الهادفة إلى اقتلاع الجزائري من أرضه وأصوله ومصادر رزقه كتعبير عن امتعاضه من سياسة الإدارة حيال حقوقهم المادية والمعنوية ورفض المساومات الهادفة إلى الاستحواذ على العقار والطردها المقنن.

ويبقى الهدف الأساسي للإدارة الكولونيالية هو تحصيل أكبر قدر من المساحة للدولة دعما للمشاريع الاستيطانية ولو على حساب الأملاك الخاصة أو الوقفية فاستعملت كل الوسائل والطرائق لأجل هذه الغاية، وهذا ما أكدته تقرير اللجنة الفرعية الخاص المتعلقة بالاعتراف بأملاك الحبوس بمازونة من خلال الدعاوي المشكلة من طرف مصلحة الدومين ضد اعتراضات الأهالي بتاريخ 01 فيفري 1869، أن أرض بلاد سيدي عمار أثيرت سنة 1866 أثناء ترسيم أولاد العباس⁽³⁹⁾، وأن جماعة قبيلة مازونة رفضوا تقديم أية معلومات ولأجل هذا استدعت اللجنة رجلا بارزا يدعى محمد بن ستيينات من أولاد العباس لتبيان حدود الأرض وهو ابن وكيل سابق في عهد الأتراك الذي أعلن أن الأرض تندرج ضمن أراضي البايك وأن العرب دفعوا لوالده ثمن الإيجار في هذه الناحية القضائية، كما يذكر التقرير أن القايد والعديد من أفراد أولاد العباس أكدوا صحة القول. حيث خلصت اللجنة بناء على ذلك أن التحديد في قبيلة

الأراضي كفائض بالخصوص الواقعة في الأماكن الإستراتيجية على الطرق والأراضي ذات النوعية الجيدة وضمها لأمالك الدولة تسهلا وتمهيدا لإقامة المشاريع الاستيطانية المستقبلية.

الخاتمة:

هدفت تطبيقات قرار السيناتيس كونسيلت على قبيلة مازونة إلى اقتطاع مساحات اقليمية لتأسيس المراكز والمشاريع الاستيطانية ومنها ارهيو وجديوية ورونو (سيدي محمد بن علي).... وبالتالي أدى ذلك إلى اختفاء من على الخريطة الديمغرافية أسماء القبائل والفروع وظهور قرى استيطانية بأسماء فرنسية، وفي المقابل قامت بتعويض القبائل باقتطاعات اقليمية خارج القبيلة أو الفروع ما أحدث صراعات ونزاعات بين الفروع والمجموعات وبين أفراد العائلة الواحدة. ومن أجل توسيع مساحة الاستيطان وتحصيل الفاض العقاري قامت بالاستحواذ على أملاك المتغيبيين والمنفيين والمسجونين والذي لا وريث لها، ولم تسلم من عمليات التحديد الحبوس والمقابر، كما قامت باستغلال أموال الضرائب العربية في خدمة المشاريع الاستيطانية والعمل على إبعاد الأهالي خارج محيط الاستيطان. وبالرغم من ذلك لم يتوقف النهم الاستيطاني فلقد خضعت قبيلة مازونة ممثلة في دواويرها الأهلية لتطبيقات قانون فاني (Warnier) وكذلك لتطبيقات قانون السيناتيس الصغير عام 1887 وهو موضوع آخر يفتح آفاق أخرى للبحث في التشريعات العقارية من أجل تفتيت المفتت لصالح المشروع الكولونيالي في الجزائر.

مازونة تم الانتهاء منه، والشروع في الاعتراف بأمالك الدومين التي تشمل محيط القبيلة، والدلالات المقدمة لتنفيذ هذا العمل أكدت أن الدولة تملك بمازونة مساحة واسعة من الإقليم وأن أحد الفروع متفرق في عدة قطع أرضية في داخل البلاد وفرع آخر وهو الأكبر يشكل قطعة واحدة يقع في الحد الجنوبي من قبيلة أولاد العباس والمعروف ببلاد سيدي عمّار⁽⁴⁰⁾.

كما سعت الإدارة الكولونيالية إلى الاستيلاء على أملاك الحبوس بمختلف الصبغ ومن ذلك ما نقرأ في مراسلة جنيرال قائد القسم العسكرية لمستغانم إلى الجنيرال قائد عمالة وهران في النظر في مراسلة مفتش رئيس مصلحة أملاك الدولة (الملحق: 05)، فيما يخص أرض بلاد قرقرش بتاريخ 06 فيفري 1870، فرغم المعلومات التي قدمها قايده مازونة حول أن الأرض طبيعتها حبوس لكن في إطار سياسة التحايل للاستحواذ على العقار مهما كانت طبيعته وضمه إلى أملاك الدولة، فإن المراسلة تؤكد أنه وكنتيجة لترسيم الحدود التي قامت بها لجنة الحصر والتجميع (Cantonement) لسنة 1863 والذي وافقت عليه اللجنة الإدارية للقسم العسكرية في أن ثلاث أرباع مساحة الحبوس تدخل في عمالة وهران والربع الآخر في عمالة الجزائر، وأن طريق تاوقريت يشكل حدا فاصلا بين قبائل مازونة من قسمة مستغانم والمشايع (Mechaiha) في قسمة الشلف. وفي هذا الشأن يبدي الجنيرال قائد قسمة مستغانم موافقته لوجهة نظر مفتش مصلحة أملاك الدولة، فلا يمكن أن يكون هناك أي تقادم على حقوق الدولة ولا على حقوق الأفراد، لأن المطالبة بالحبوس لم تقدم في غضون المهلة المحددة، ولا يوجد من الأهالي من ادعى ملكيته لبلاد قرقرش. وهنا يقترح رفع مسح الأرض وتسجيلها في جدول ممتلكات أملاك الدولة لمستغانم (Le Sommier de Consistance du Bureau des Domaines)، فيما يخص الجزء الواقع في غرب طريق تاوقريت (Taougrit)⁽⁴¹⁾ في حين يبقى الجزء الآخر تحت تصرف مكتب أملاك الدولة للشلف⁽⁴²⁾.

والسؤال الذي يطرح هنا ما دام أنها لا مالك لها لما لا يتم ضم الحبوس إلى الملك العام بدل أملاك الدولة؟ وهنا تتضح النوايا الكولونيالية الهادفة إلى تحصيل أكبر قدر من

الملاحق:

§ 6. Biens Melk (propriété privée)

À l'exception des 92 groupes domaniaux revendiqués sans conteste par l'État dans chacun des trois douars communaux de la tribu et du hameau de Sidi Smar, en litige entre le Domaine et des particuliers (voir § 10), à l'exception aussi des biens communaux et du domaine public désignés ci-après, le territoire de la tribu est entièrement melk.

Par la configuration du terrain, cette catégorie de propriété se trouve divisée en 5 groupes ainsi qu'il suit:

Mazouna	Douar-Commune de Bou Kalloufa	Groupe Melk N°1	2909.83.78
		Groupe Melk N°2	216.24.09
	Douar-Commune de Bou Mata	Groupe Melk N°1	3376.04.33
		Groupe Melk N°2	3376.04.33
	Douar-Commune de Kasbah	Groupe melk N°1	6058.77.68
		Groupe Melk N°2	924.35.72

Total des propriétés Melk — 13985²⁶ 10^c



§ 7 Domaine de l'État

الملحق: 01.

Source: A.N.O.M: 2N62, Rapport résumant l'ensemble des travaux concernant la délimitation des Douars, établissement la délimitation des terrains collectifs de culture et des communaux et constatant les revendications et la reconnaissance des groupes Melk et Beylik, Propriété Privée, 20 Juillet 1869

§ 7 Domaine de l'Etat

1° Biens non contestés

Ils se composent 1° de 22 groupes de terres labourables et jardins disséminés dans le douar-commune de Bon Malloufa, portés aux plans et d'une contenance totale de 44 hectares 74 ares. - 2° de 30 groupes situés dans le douar-commune de Bon Masta, également numérotés aux plans et d'une contenance totale de 449 hectares 55 ares 17 centiares. 3° enfin de 40 groupes situés dans le douar-commune de Kasbah, inscrits aux plans et d'une contenance totale de 444 hectares 78 ares 60 centiares.

Les biens domaniaux non contestés par les particuliers, présentent en conséquence 92 groupes de terres labourables ou jardins d'une superficie totale de 909 hectares 07 hectare 77 centiares détaillée dans le tableau ci-après:

Erabu	Douar	Biens dits	Contenance partielle	Contenance totale
			H A C	
Mazouna	Bon Malloufa	Blad Zondj Djama	25. 16. ..	
		Blad Souza	6. " " "	
		Jardin Sidi ben Guedra	" 40. ..	
		Jardin Sidi Salah	" 25. ..	
		Jardins Sidi ben Guedra et	"	
		Sidi Salah	" 10. " "	
		Jardin Sidi Salah	" 08 " "	
		§ Reporter	31. 99. " "	

الملحق: 02:

Source: A.N.O.M, 2N62, Rapport résumant l'ensemble des travaux concernant la délimitation des Douars, établissement la délimitation des terrains collectifs de culture et des communaux et constatant les revendications et la reconnaissance des groupes Melk et Beylik, Propriété Privée, 20 Juillet 1869.

Article 2
 Votre Ministre Secrétaire d'Etat au
 Département de la Guerre et le Gouverneur Général de
 l'Algérie sont chargés, chacun en ce qui le concerne,
 de l'exécution du présent décret.

Fait à Compiègne, le 18 9 - 1869
 Signé: Napoléon
 Par S. M. l'Empereur
 Le Ministre Secrétaire d'Etat de la Guerre
 Signé: G. Le Breton
 Pour copie conforme:
 Le Colonel,
 Chef du Bureau Politique, Commission
 Le Lt Colonel, Sous-chef.

L. Forquenois.

Reçu à Orléans le 22 janvier 1870
 Le Général Commandant la Province d'Orléans.

el W. W. W.

ARCHIVES
 DEPARTEMENTALES
 D'ORAN

Uniquement remis à Orléans le 22 janvier 1870
 f. 161. v. c. 5 u 6. L. M. M. M.

Vu l'arrêté constitutif de Djemmâa de Douar ;

Vu les bulletins portant détermination des différents groupes de terres
contenus dans la Tribu ;



Vu l'avis du Conseil de Gouvernement ;

Sur le rapport de notre Ministre Secrétaire-d'État au département de
la Guerre et sur les propositions du Gouverneur Général de l'Algérie ;

AVONS DÉCRÉTÉ ET DÉCRÉTONS CE QUI SUIT :

ARTICLE 1^{er}

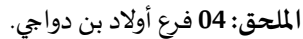
Le territoire de Mazouna, Cercle de
Subdivision de Mostaganem, province d'Oran, territoire délimité
par notre décret du 20 juin 1869, est définitivement constitué, conformément
aux propositions contenues dans l'ensemble des documents ci-dessus
visés, entre six Douars, dont les noms suivent et répartis conformément
au tableau ci-après :

Noms des Douars	Population	Melk Propriété Privée	Biens Communaux Cimetières Mekbas et Silos	Domaine de l'État		Domaine Public	Douars
				Contesté Terre Balles et Bidi Amer	non contesté Terres		
Bon Chalon	278	3126 ⁰⁷ .87	17 ³⁴ ..	5049 ⁷⁹ .13	114.71..	65 ⁰⁵ ..	8303 ⁰⁰ ..
Bon Mata	779	3876 ⁰⁴ .23	11 ⁵⁷ ..	"	1149.55.17	112.83..	4369 ⁰⁰ ..
Kasbah (Mazouna compris)	692	6983.13.40	111.42..	"	1114.78.60	70.66..	7183 ⁰⁰ ..
				5049 ⁷⁹ .13	1149.07.77		
Totaux	2349	13985³⁶.10	32³³..	5049⁷⁹.13	1149.07.77	178¹¹..	20155

الملاحق 03: المرسوم الإمبراطوري لترسيم وتوزيع قبيلة

مازونة.

A.N.O.M: 2N62, Tribu de Mazouna, décret de
délimitation et répartition, 19 novembre 1869.



448

(28) المشاتي في الدوار الأهلي بوعلوفة:

مطمور القطار: تقع إلى الغرب من الحدود الشمالية الغربية للدوار الأهلي وتمتد إلى الحد الشرقي من مشقة سيدي بن طالب بمساحة 9 آر.

أولاد العربي بن دواحي: واقعة في جنوب شعبة القصب وتمس الحدود الغربية لمشتة العربي بن دواحي بمساحة 12 آر.

حاسي عابد بن مكي: على حدود طريق أولاد العباس إلى بوعلوفة بـ 50 متر من بستان واد تامدة بمساحة 6 آر.

القدور: على حدود أولاد العباس إلى مازونة يمش الحد الغربي من المطمورة السابقة وعلى حدود طريق مديونة إلى مازونة.

أما المقابر فأهمها:

مقبرة نتاع أولاد لخضر: تقع في وسط دوار أولاد لخضر بالقرب من عين الروم، بمساحة 15 آر.

مقبرة نتاع أولاد مزبان: تقع إلى الجنوب وعلى حافة قرية أولاد مزبان، بمساحة 12 آر.

سيدي بن علي: تقع على 100م جنوب قرية سيدي عدة، بمساحة 18 آر.

سيدي بوحلوفة: تقع جنوب قرية بوحلوفة وهي مقسمة إلى 3 فروع من خلال طريقين اللذان يعبرها، بمساحة 1 هكتار و50 آر.

مقبرة سيدي أحمد بن عمار: تقع على حواف شعبة عين الكسل في جنوب غرب بساتين واد تامدة، بمساحة 21 آر.

مقبرة سيدي عدة: واقعة بحوالي 50م شمال مقبرة بن علي وتمس الحد الشرقي لقرية سيدي عدة، بمساحة 13 آر.

Voir: ibid

(29) المشاتي في الدوار الأهلي القصبية:

القرناسبة: تقع بحوالي 120 متر على حدود مديونة إلى حوالي 200 متر في جنوب واد القري بمساحة 40 هكتار.

سيدي الحاج محمد بن سالي: تقع في شمال الدوار في حوض واد القري (Bassin d' Oued El Gri) بحوالي 1000متر جنوب غرب طريق سيدي عمرو (Sidi Amro) بمازونة بمساحة 45 آر.

أما المطامير فشملت: مطمورة شاكور (Chakor) تقع على حواف طريق سيدي الخلفي التي تصل إلى مشقة الحاج محمد بن سالي، وتمس الحدود الشرقية لهذه الشقة، بمساحة 42 آر.

تحوز على مقبرة واحدة باسم مقبرة نتاع الحسانة بمساحة 1 هكتار و80 آر، تقع على طريق مديونة إلى مازونة وتمس دوار قرية الحسانة.

Voir: ibid

(30) المطامير في الدوار الأهلي بوماتع:

2020 Saint-Aimé et Inkerman

(21) Ibid, Rapport d'Ensemble, répartitions de la tribu en trois Douars Communes.

(22) Ibid, Revendications et oppositions, Paragraphe 4.

(23) Estoublon (R) et Lefébure (A), Code de l'Algérie Annoté, 1830-1895, Alger, 1896, P.P: 286-287.

(24) A.N.O.M: 2N62, Rapport résumant l'ensemble des travaux concernant la délimitation des Douars, établissement la délimitation des terrains collectifs de culture et des communaux et constatant les revendications et la reconnaissance des groupes Melk et Beylik, Propriété Privée, 20 Juillet 1869.

(25) Ibid, Domaine de L'Etat, Paragraphe 7.

(26) بوعلوفة: يقع في الركن الشرقي من الدوار على بعد 50 متر، يتشكل في هذا المكان من خلال واد مازونة، مساحة 06 هكتار.

سيدي عدة: يقع على بعد 500 متر في الشمال من القرية السابقة، الجزء الشمال الشرقي مدعوم من شعبة Dzenl التي تشكل حدود الدوار، بمساحة 80 آر.

سيدي عبد القادر: يقع في الجزء الشرقي من الدوار بحوالي 240م إلى الغرب من طريق أولاد العباس إلى بوحلوفة، بمساحة 30 آر.

سيدي بن مهل: يقع بطول 200م جنوب غرب الدوار السابق، بمساحة 35 آر.

أولاد مزبان: شمال شرق الدوار بـ 500م في الحدود الشمالية لعين عيونة (L'Ain Ayouna)، بمساحة 3 هكتار و13 آر.

أولاد لخضر: تقع في الجزء الشمالي من الدوار على مسافة 400م من الحدود ويفصل بينهما طريق بطول 1300م، بمساحة 2 هكتار و50 آر.

المساحة الإجمالية لمواضع القرى قدرت بـ 13 هكتار و08 آر.

Voir: A.N.O.M, 2N62, Tribu de Mazouna, Rapport de la 2 eme partie, répartition de la tribu en trois Douars communes, Domaine Communale, Bou Halloufa, Mostaganem le 28 février 1869, le lieutenant adjoint au bureau arabe de Mostaganem président de la commission, Varigault

(27) المشاتي في دوار الأهلي بوعلوفة:

سيدي بن طالب: تقع في حدود طريق بو أغا في أولاد لخضر بحوالي 50م إلى الجنوب في الحدود الشمالية للدوار بمساحة 32 آر.

أولاد قصاب: تقع في الجزء الجنوبي للدوار على حواف طريق أولاد العباس إلى مازونة، بمساحة 60 آر.

مشتة اولاد دواحي: تقع في وسط البساتين التي تحد واد تامدة، بمساحة 40 آر.

عربي بن دواحي: تقع في الجزء الشرقي من الدوار وفي غرب المشتة السابقة وعلى حدود شعبة القصب (Kseub)، بمساحة 34 آر.

بما مجموعه 1 هكتار و66 آر.

Voir: ibid

1863-1900، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2018، ص ص: 401-402.

"حسب الرواية الشفوية فإن أولاد العباس ينحدرون من القبائل العربية التي قدمت زمن الفتح الإسلامي وامتزجت عن طريق المصاهرة مع قبائل بني توجين البربرية، لتشكل قبيلة أولاد العباس الحالية، شاركت القبيلة في مبايعة الأمير عبد القادر وأصبحت من أبرز القبائل في قوات الأغا الميلود بن عراش والتي كانت مكلفة باستخلاص الضرائب لدى القبائل المستعصية، عند قيام حركة ولد سيدي لعربي شاركت أولاد العباس في هذا التمرد، وفي سنة 1842 خضعت القبيلة للسلطة الفرنسية والتحقّت كأهم قبيلة في المخزن الفرنسي بقيادة عبد الله ولد سيدي لعربي.

ينظر: سلطنة، عابد: الترابية الاجتماعية ببابك الغرب أثرها على مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847، ص 51.

ولقد قسمت بموجب قرار السيناتيس كونسيلت مرسوم 22 جوان 1867 إلى الدواوير التالية: قروا و أهل القرين و واريزان، بلغ عدد سكانها سنة 1867 م عدد 6.452 نسمة في حين بلغ سنة 1897 عدد 5.333 نسمة.

Voir: Lecq. M.H , Commission d'étude des améliorations à apporter dans la Situation Agricole de la vallée du Chéloff , Rapport à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie , Alger , Imprimerie Orientale , 1898. P, 128

(40) A.N.O.M: 2N62, Tribu de Mazouna, Rapport spécial concernant la reconnaissance des biens Habbous de Mazouna, les revendication formulées par le service des domaines à l'encontre de ces biens et les oppositions des indigènes, Le lieutenant au 50 e de ligne, président de la Sous Commission, Mostaganem, 22 février 1869.

(41) **تاوقرت:** تبعد عن سيدي محمد بن علي (Renault) بـ 14 كلم، ورد في جريدة التقدم (Le Progrès) بتاريخ 08 سبتمبر 1910: "أنها قرية مؤهلة بالسكان تتميز بأراضي ذات نوعية جيدة يمكن إمدادها بالمياه، ستكون في الامتيازات بمساحة 70 هكتار وانها قرية لها حظوظ كبيرة في النجاح لتصبح مركز مهما في منطقة الظهرة، والظاهر أن المستشار البلد لبلدية عين مران (Rabelais) قد راسل الحاكم العام لإعطاء تسمية للقرية باسم المندوب المالي الذي قتل في شكل محزن كما تصف ذلك الجريدة وهو بول روبرت (Paul Robert) وهذا تخليدا له باعتباره رجل سياسة ومسؤولا عن إنشاء هذه المراكز الذي يدين له الاستيطان بالكثير في سهل شلف، والذي

مطمور حوش الباي يقع مدعوما على الحد الجنوبي الغربي للقبيلة الواقع ببضع أمتار في الشرق عن مقبرة سيدي عبد القادر مول تيراس بمساحة تقدر بـ 15 آر. علما أن هذه المقبرة تقع في الحد الجنوبي الغربي لهذا الدوار في زاوية طريق مازونة وسيدي عيسى، والطريق من مازونة وعين مران، بمساحة 30 آر. **مطمور الخنانسة** واقعة بـ 50 متر في جنوب الحد الشرقي من القبيلة، على مسافة متساوية من الحدين رقم 24 و25.

Voir: ibid.

(31) Ibid.

(32) **أراضي العزل (Les Azels)** أراضي تابعة للدولة (البابك) أدارها قائد العزل في الشرق الجزائري والذي كان له صلاحية إعطاء او اقصاء من أراد من أفراد القبيلة من الاستفادة من امتياز الحصول على الأرض في مقابل ضريبة الحكور.

ينظر:

علي، عبود: الجزائريون تحت سلطة المكاتب العربية والضرائب العربية "القطاع الوهراني أنموذجا" 1844-1873، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2019، ص: 18

(33) Ibid, Le conseiller, Rapporteur, Signé a de Lamothe Langon.

(34) A.N.O.M: 2N62, Tribu des Mazouna, Extrait des procès-verbaux du conseil de gouvernement Séance 15 septembre 1869, délimitation et répartition du territoire de la tribu des Mazouna, cercle de Mostaganem.

(35) A.N.O.M: 2N62 , Tribu Mazouna, Rapport de l'Empereur, Paris le 18 Novembre 1869.

(36) A.N.O.M: 2M207, Inkermann, 02-02-1867, N°128. Et aussi, A.N.O.M: 2M217, St Aimé, 02-02-1867.

(37) A N.O.M , 2N62, Tribu Mazouna, Direction provinciale des affaires arabes, N°: 967, Objet, envoi du dossier Sénatus Consulte, le général commandant la province, Oran le 5 février 1870.

(38) A N.O.M, 2N62, Tribu Mazouna, Direction provinciale des affaires arabes, N°: 967, Objet, envoi du dossier Sénatus Consulte, le général commandant la province, Oran le 5 février 1870.

(39) **أولاد العباس (Ouled Abbes):** يسكن نصفها في الضفة اليمنى للشلف اليسرى والنصف الآخر على الضفة اليمنى، تقع بـ 65 كلم شرق مستغانم و50 كلم جنوب غرب الشلف، يحدها من الشمال قبائل مازونة وقبيلة أولاد رياح ومن الشرق قبيلة أولاد خويدم ومن الجنوب قبيلة أولاد سيدي بوعبد الله أولاد سلامة. شملت 200 خيمة و100 فارس و200 من المشاة.

ينظر: ليلى، بلقاسم: تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا) فيما بين

يدين له مستوطنوا المنطقة وبالتالي فعي رغبة تسعدهم في حال
حملت القرية اسمه.

Voir: Le Progrès Journal de
l'arrondissement d'Orléanville, N°818,
Jeudi 08 septembre 1910
(42) A.N.O.M, 2N62, Tribu Mazouna,
Affaires Arabes, Sénatus Consulte, au sujet
du terrain dit Bled Kherkhech, Mostaganem
le 6 février 1870, N°: 560.